

الفعل يصغر بان وجوهه بان الفعل يكون كذا سواء وصل ولم يوجد فيكون قوله
 كل ابيض معناه كذا مما يوصف عند العقل بان وجوده بان الفعلان
 ابيض وانما اوتى وقت اى وقت كان انتهى بحسب المتأخرين ان المتأخرين
 العقل الصانع الاقواسا يمتزجان مطابقا كان او غير مطابق حتى دخل في كل
 ابيض المحل والمجرات وقالوا هذه الحقيقة الحقيقية وانما الخارجية فلا بد
 من صدق العتزان بالفعل فرد عليهم ان لا يصدق كلية اصله لان من
 اتراد ج ما ليس ب فلا يكون ب ومنها ما هو ب فلا يكون ليس ب تنقل
 البعض بذلك وفيها افراد كالكمان تورد عليهم خروج نحو كل متين
 فلا بد من ذلك قال الشراح المطالع ان الشيخ انما اعتبر في كذا
 بعد كونه حكما في نفس كذا من غير ان يترجم عدم صدق جميع الكميات فان ج
 الذي ليس ب مما يمتنع الصانع في نفس كذا اذا كان ب ذاتا او كذا
 له وقال لا فرق بين مذهب القاربي والشيخ الا في العبارة فان القاربي
 اكتفى بكلامه كان الصدق من حيث انه ممكن والشيخ اعتبر من حيث انه
 مفروض لان من حيث انه ممكن فقيما والحق ان كل ذلك ناش من قلة التبر
 في كلامه الشيخ فان مقصوده ان الاقواس التي اصبحت بالفعل ونفس
 الامر بعد فرض الوجود بالبياض سواء كانت موجودة في نفس الامر او
 داخلية في كل ابيض وما هو غير موصوف به وانما سواء كان موجودا او معدوما
 لكن يمكن له البياض غير داخل وان فرضه العقل متصفا به غير مطابق فخلات
 مذهب القاربي وليس المراد بالجلد جعل الاضات واخترا عبد جليل
 الاقواسا وفرضه لئلا يمكن العقل من اعتبار الصلابة في الواقع بالعتزان بالله
 على ما يقتضيه سياتي كلامه في ترجيح اليه والله اعلم بمواد عبادة ودينهم

انسان

انسان مراد القاربي بكلامه ان الاضات الحكي ما تقرق بين وان كان المراد
 المنطوق في قوله في المزموم كما لا يخفى هذا والله اعلم بالصواب
 انما انما المتأخرين في نفس من العقل بحسب ما اختر من الوجوه وانما انما
 المتأخرين في نفسهم كذا علاوة بين الشئتين حيث يكون نسبة وجودهما
 الاخر من غير واسطة في العرف بان يكونا موجودين بوجود واحد وانما
 بالعرض وهو ملائمة بين الشئتين حيث ثبت وجود واحد منهما بالذات الاخر
 بالعرض او وجود ثالث بالذات ايها بالعرض وبعبارة قيام
 احد كذا الاخر وانما امره عنه بمما ليست له الى مراد لا يمتنع او قيام بمبدأ
 ثبات او انما علمها من ثالث وقال القاربي اول شخص بالذات ثبات والثاني بالذات
 وجود عليه ورواها في الاضات بانها لا يجانس والفصل فان الجسد
 عرض عام للفعل كات الفصل واسم كون الاضات بينهما بالذات وكذا
 يتبع الجواب بان الوجود انما ينسب الى النوع فهو الوجود للجسد والفعل بالذات
 وانما ينسب الى الجسد فهو وجود للفعل والنوع بالعرض وهذا حال الفصل
 لان الوجود وانما يبرز لهما من حيث هما واحد على ما ذهبهم كما تقدم في الوجود
 واحد الشيء واحد وذلك الواحد بعينه الجسد والفصل فالوجود مقسوب
 اليهما بالذات وايضا لم يدل الى ان ذلك اخصصا والله اعلم
 بالصواب واعترض بعض الشراح على انما بالعرض بان مدار الخلق اليان
 قيام اليه في انسان المشفق يكون كذا والى من المبدء اولى بالخلق كونه
 منزها عنه بالذات والتمسك بوساطة المبدء المنقسم اولى من التفرع كونه
 موجودا بالذات ولا يخفى على من ان الخلق بالعرض ليس عبارة عن كذا
 الا لا يتعمم بل هو عبارة خاصة به بالنسب وجودها الى الاخر وانما يقود

King Saud University

Copyright © King Saud University